



لجنة الزراعة

الدورة السابعة والعشرون

28 سبتمبر/أيلول – 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020

عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال المراعي والرعي واقترح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة

موجز

تدعم المراعي والرعي سبل عيش الملايين من الأشخاص وأمنهم الغذائي وتقدم خدمات قائمة على الطبيعة ومتعددة الوظائف. وتتمتع المراعي والرعي الصحية والمنتجة بإمكانات هائلة من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي تواجه عددًا من التحديات والتهديدات بما في ذلك الجفاف وتدهور الأراضي والضغط عليها والتقلبات المناخية المتزايدة.

وتساهم منظمة الأغذية والزراعة في مواجهة بعض من هذه التحديات بالعمل على الإدارة المستدامة للمراعي والحكومة وتوليد البيانات والمعارف ودعم مبادرات الدعوة التي يقوم بها الرعاة. ولتمكين نهج طويل الأجل ومنسق يدعم القيم الطبيعية والثقافية في المراعي وتأمين النظم الرعوية، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تضع برنامجًا فنيًا وخاصًا بالسياسات العامة على مستوى المنظمة بشأن المراعي والرعي.

وبناء على طلب لجنة الزراعة في دورتها السادسة والعشرين، تشمل هذه الوثيقة اقتراح حكومة منغوليا إقامة سنة دولية للمراعي والرعاة في سنة 2026. وستساهم السنة الدولية للمراعي والرعاة في إذكاء الوعي بأهمية المراعي والرعاة بالنسبة إلى سبل العيش والنظم الإيكولوجية الصحية والأبعاد الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وسيستفيد أكثر من 75 في المائة من الدول الأعضاء من هذا القرار.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إن اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:

- الطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة إدراج المراعي والرعاة ضمن اهتماماتها لضمان أخذها بعين الاعتبار في البرامج الفنية والخاصة بالسياسات العامة اللازمة لإدارة هذه المراعي وتنميتها على نحو مستدام.

- استعراض الاقتراح الذي تقدمت به حكومة منغوليا ودعوة الدول الأعضاء الأخرى إلى دعمه من أجل إقامة سنة دولية للمراعي والرعاة في عام 2026، وتقديم التوجيهات وإجراءات المتابعة حسب المقتضى.
- استعراض مشروع قرار المؤتمر وتنقيحه حسب الحاجة من أجل اعتبار سنة 2026 السنة الدولية للمراعي والرعاة كما هو وارد في المرفق، وتقديمه إلى المجلس خلال دورته الخامسة والستين بعد المائة لكي يعتمده المؤتمر في دورته الثانية والأربعين.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Badi Besbes

كبير مسؤولي الثروة الحيوانية ورئيس فرع الإنتاج والموارد الوراثية الحيوانية

الهاتف: +39 06 570 53406

أولاً - مقدمة

- 1- تُعرف المراعي على أنها النباتات المحلية الأصلية من الأعشاب أو الأعلاف أو الشجيرات وتشمل النظم الإيكولوجية المحلية. وهي تدعم الحيوانات المحلية والحياة البرية لأغراض الرعي والاقنيات وتستضيف الرعاة والرعاة الزراعيين وأصحاب مزارع تربية الماشية باعتبارهم السكان الرئيسيين. والنظم الرعوية هي نظم لكسب العيش ونظم غذائية تعتمد على الثروة الحيوانية، وتتفاعل مع بيئات طبيعية تتسم بدرجة عالية من التغيرات الموسمية ومن حيث التنوع البيولوجي.
- 2- وتُصنّف حوالي نصف مساحة الأرض في كوكبنا تقريباً على أنها مراعي. والتقديرات المتعلقة بعدد الأشخاص في النظم الرعوية مرهونة بالفئات المشمولة (مثل البدو الرحل). وكل الأرقام هي مجرد أرقام تقديرية ومن المرجح أن يتجاوز عدد الأشخاص الذين يربون المواشي على مستوى العالم في النظم الرعوية والرعية الزراعية 200 مليون نسمة. وهم يعيشون في حوالي 75 في المائة من البلدان وتباين ممارساتهم وفقاً لتنوع النظم الإيكولوجية.
- 3- وإن النظم الرعوية متنوعة للغاية، ولكن القاسم المشترك بينها جميعاً هو التخصص في تحسين الأنماط الغذائية للحيوانات ورفاهها عن طريق إدارة مسارات الرعي على نطاق متنوع من الزمان والمكان. ويسهم تنوع أنواع الماشية في تحسين استخدام موارد المراعي المختلفة إلى أقصى حدٍّ ممكن، ويقوم بدور الواقي من الأمراض ويلبي احتياجات تجارية وتغذوية مختلفة.
- 4- وتعتمد النظم الرعوية على الحركة الموسمية للحيوانات والأشخاص داخل الحدود وعبرها. وقد تطورت على شكل نظم متنوعة ومتعددة الوظائف ومعقدة بما يضمن الأمن الغذائي ويوفر أصولاً اجتماعية واقتصادية متعددة لملايين الأسر الريفية إلى جانب خدمات النظام الإيكولوجي.
- 5- وتشرح هذه الوثيقة أهمية المراعي والرعي، والخدمات التي تقدمها، والتحديات التي تواجهها. فهي تعرض عمل منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقدم وضع برنامج في وسياساتي للمنظمة في مجال المراعي والرعي، وتحيل الطلب إلى تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة بقيادة حكومة منغوليا.

ثانياً - لماذا يتعين علينا أن نهتم بالمراعي والرعي؟

- 6- يمثل الرعي، من خلال العمل مع الطبيعة، منظوراً بديلاً وسيلاً واعدداً للابتكار في مواجهة العديد من التحديات العالمية. وإن المراعي الصحية المنتجة والرعي لديها إمكانات هائلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 7- وقد أثبت دعم أو إعادة تمكين إدارة الأراضي من خلال تأمين النظم الرعوية التقليدية (نظام "الحمى" في الأردن مثلاً) على أنه نهج فعال لإعادة المراعي إلى حالتها الطبيعية. وفي الهند يساعد الرعاة في الحد من حرائق الغابات من خلال خفض حجم الكتلة الأحيائية. وتوفر المراعي السليمة فوائد متعددة الوظائف مثل الطب التقليدي والسياحة وخدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك تدوير المغذيات، واحتجاز الكربون، وتكوّن التربة وحمايتها من التآكل، مما يسهم في تحقيق الهدفين 13 و15 من أهداف التنمية المستدامة.
- 8- وتتفاعل النظم الرعوية مع النظام الإيكولوجي، وتوفر خدمات متعددة الوظائف مثل التأمين على الرساميل، والسلع والقيم الثقافية والاجتماعية. ويعتبر دور مختلف قطعان الرعي في نثر البذور، وخصوبة التربة، والتنوع البيولوجي،

موثقًا توثيقًا جيدًا. ويؤمن الرعي الربط بين النظم الإيكولوجية وهو مساهم رئيسي في حفظ التنوع البيولوجي في الموقع (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة). فالنظم الرعوية القائمة على قدر قليل من المدخلات تنتج الأغذية الصحية الحيوانية المصدر التي تساهم في الحد من الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وتكون سلالات هذه المناطق المحلية فعالة في استخدام المياه والمراعي المتاحة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.¹

9- ويعتبر الرعي وسيلة لكسب العيش بالنسبة إلى الملايين من الأسر، وتوليد فرص للعمل والقيمة الاقتصادية. وفي عام 2018، من خلال دمج الاستهلاك الذاتي كعنصر مهم في إجمالي العائدات، بلغت مساهمة الرعاة 27 في المائة، و12 في المائة، و1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في تشاد ومنغوليا والأرجنتين على التوالي.² وهذه المساهمات أعلى مما هو مبيّن عادة في المؤلفات.

10- وتواجه المراعي تغيرات غير مستدامة في استخدام الأراضي بسبب الخيارات غير المتوازنة والقصيرة الأجل لإدارة الأراضي، بما في ذلك التوسع في الأراضي الزراعية. وقد يؤدي توزيع حقوق الحياة المشتركة إلى نزاعات وإلى تعطيل حركة التنقل والقدرة على الحصول على الموارد الطبيعية. وتشكل برامج التوطن، والتوسع الحضري، والصناعات الاستخراجية، والحرائق البرية تهديدات أخرى بالنسبة إلى إنتاجية هذه الأراضي والرعي وسلامتها الإيكولوجية.

11- وتبيّن البحوث، بما في ذلك الخاصة بالأراضي الجافة، أن المناظر الطبيعية للرعي يمكن أن يكون لها توازن محايد بالنسبة إلى الكربون، حيث أن الانبعاثات من الحيوانات يعوضها احتجاز الكربون في التربة والنباتات. ومن الممكن نشر مجموعة من الممارسات المحددة لتحسين توازن الكربون والقدرة الإجمالية على الصمود. وقد تكون لتغير المناخ آثار مدمرة على النظم الرعوية وصحة المراعي وسبل العيش مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة، خاصة عندما تكون التحركات مقيدة.

12- فموجات الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي والضغط المفروضة عليها والتقلبات المناخية المتزايد كلها عوامل من شأنها أن تهدد الإنتاجية الاقتصادية للمراعي والرعي، وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الفقر في المناطق الريفية نتيجة خسارة الأصول الإنتاجية للرعاة. وقد تستغرق عملية إعادة تكوين القطعان سنوات عدّة. وتتسبب فترات الجفاف المتكررة والمطولة في هبوط أسعار الحيوانات بسبب فقدان وزن الجسم، في حين ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى الفقر والجوع المزمنين.

13- وحيث بالكاد تصل الخدمات البيطرية العامة وخدمات الإرشاد إلى قطاع الرعي، فإنها تتأثر بأمراض الحيوانات العابرة للحدود مثل الالتهاب الرئوي البلوري المعدي في الأبقار وطاعون المجترات الصغيرة ومرض الحمى القلاعية. ويؤدي الافتقار إلى مثل هذه الخدمات دورًا نشطًا في أنماط الأمراض. ومن ثم يتعرض الرعاة للأمراض الحيوانية (مثل مرض حمى الوادي المتصدع والحمى المتموجة).

¹ <http://www.fao.org/3/j8919e/j8919e.pdf>

² نتائج مشاريع "نظام إدارة المعلومات الذي يستند إلى الأنشطة الرعوية" (GCP/GLO/779/IFA).

14- والبيانات العامة عن الرعي ضئيلة وغير جديرة بالثقة، والمنهجيات التقليدية المستخدمة في وضع النماذج والتحليل الاقتصادي غير كافية. وينحصر إنتاج الماشية في تصور للحيوان بمعزل عن البيئة الطبيعية، ويُنظر إلى التباين على أنه عقبة. وقد أسهمت هذه القضية في سوء التقدير والتمثيل البنيوي للرعي وإمكاناته.

15- وبعد أن عانى الرعاة من "إهمال طفيف" في العديد من البلدان النامية على مدى أجيال، باتوا يواجهون الفقر وسوء التغذية والجوع والتهميش. ولا تصل الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية إلى هذه البلدان إلا بصعوبة، الأمر الذي يخلق عواقب وخيمة على نمو الأطفال، بما في ذلك عمالة الأطفال. ويؤثر التمييز وانعدام الأمن والصراعات والهجرة الجماعية في المجتمعات المحلية الرعوية مما يقلل من القوة العاملة لإدارة القطعان والرعي والري. وثمة حاجة إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات، بما في ذلك فرص التعليم والتعلم (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، والخدمات الصحية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)، وزيادة الاهتمام باحتياجات المرأة الرعوية، والمسنين والشباب الريفي (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)، وتعزيز السلام المستدام (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة).

16- وإن تكييف الدعم والقدرة المستدامة للرعاة على الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية من شأنه أن يعزز من إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. ومن شأن الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والخدمات البيطرية والإنتاج الحيواني والابتكار أن يحسن القدرة التنافسية للأغذية ذات المصدر الحيواني الرعوي. وإن تقييم دور المراعي والرعي في السياسات الوطنية سيعزز من إسهامها في تنمية الاقتصاد الوطني. ولذلك، تحتاج هذه المناظر الطبيعية وسبل العيش إلى اهتمام عاجل من جانب الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية وغيرها من أصحاب المصلحة.

ثالثاً - عمل منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من وكالات

الأمم المتحدة في مجال المراعي والرعي

17- تضع منظمة الأغذية والزراعة وتعزز تنفيذ المعارف والأدوات والخطوط التوجيهية، مثل الخطوط التوجيهية بشأن الإدارة المستدامة للمراعي؛ والخطوط التوجيهية الفنية لتحسين حوكمة الأراضي الرعوية، في إطار الخطوط التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة للحيازة؛ وأداة التقييم التشاركية للمراعي والأراضي العشبية. وتم تنفيذ هذه الخطة في خمسة بلدان³ من خلال نهج تشاركي يستند إلى المعارف التقليدية للمجتمعات الرعوية، مع الإسهام في حيازة تدهور الأراضي. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة الآليات الحكومية الدولية المعنية بضمان حقوق الحيازة (في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على سبيل المثال)، بما في ذلك تقاسم الموارد الطبيعية عبر الحدود وتنسيق المسائل المتعلقة بصحة الحيوان.⁴

18- وتدعم المنظمة من خلال مبادرة العمل لمكافحة التصحر، أعضاءها⁵ في الإدارة المستدامة للغابات والأراضي الجافة واستعادة الغابات والمراعي، مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم لمنطقة الصحراء الكبرى.

³ قيرغيزستان وبوركينا فاسو والنيجر وكينيا وأوروغواي.

⁴ <http://www.fao.org/3/ca7178en/ca7178en.pdf>

⁵ إثيوبيا وبوركينا فاسو والسنغال وغامبيا والمغرب والنيجر ونيجيريا.

- 19- وبناء على طلب الدورة الثالثة والعشرين للجنة الغابات المنعقدة في يوليو/تموز 2016، أنشأت المنظمة مجموعة العمل المعنية بالغابات والنظم الزراعية المختلطة بالغابات والمراعي في الأراضي الجافة.
- 20- وتعترف نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية بالنظم الرعوية في جمهورية كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.
- 21- ويندرج عمل المنظمة في مجال الرعي في الدعم الفني المقدم إلى الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بشأن التنمية المستدامة لقطاع الثروة الحيوانية، مثل الهيئة الحكومية الدولية للتنمية/مبادرة السياسات الخاصة بالثروة الحيوانية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة. وتشجع المنظمة سلاسل القيمة الشاملة والمستدامة للحوم، وتنفذ عملية تقييم انبعاثات غازات الدفيئة، وتوازن الأعلاف والمغذيات في المناطق الرعوية في جميع أنحاء العالم. ومع تقدم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي جنباً إلى جنب، تقوم المنظمة باتخاذ إجراءات محددة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الرعي (في كينيا وباكستان على سبيل المثال) ولدعم الشباب من المجتمعات الرعوية (في بوركينا فاسو وموريتانيا وتشاد على سبيل المثال).
- 22- ويقوم مركز المعارف الرعوية⁶ الذي أنشأته المنظمة بدعم من حكومة ألمانيا بتنظيم المعلومات والمؤلفات والمعارف المتاحة، فضلاً عن الأدوات الفنية والتقييم ونتائج البحوث. ومن خلال سدّ الفجوة في البيانات، يهدف المركز إلى تحسين عملية تقديم المعلومات عن القرارات القائمة على الأدلة التي تؤثر في المجتمعات المحلية الرعوية، مع بناء شراكة قوية في ما بين أصحاب المصلحة.
- 23- وفي إطار توفير الخدمات الريفية لتمكين المرأة في السياق الرعوي، قامت المنظمة بتجربة دراسة أجريت في كينيا ركزت على نساء الماساي الرعاة. وشملت المبادرة تنمية القدرات في مجال الري على نطاق صغير وإدارة المغذيات، باستخدام تكنولوجيات توفير المياه والمغذيات وباستخدام الهواتف المحمولة. وشاركت في هذا العمل منظمة البحوث الزراعية والثروة الحيوانية في كينيا.
- 24- وتدعم المنظمة تنمية قدرات المنظمات الرعوية والجهات الفاعلة الرئيسية في مجال جمع البيانات وتحليلها وإدارة المعلومات. وتستخدم المنظمة والشركاء نهج المدارس الزراعية الرعوية الحقلية في إقليم شرق أفريقيا مع مرور الوقت، ثم توسع نطاق هذا النهج ليشمل مناطق أخرى، ولا سيما منطقة الساحل والجنوب الأفريقي.
- 25- وتيسر المنظمة مشاركة المنظمات الرعوية في مختلف الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين مثل الشراكة من أجل تقييم وأداء الثروة الحيوانية على الصعيد البيئي، والخطة العالمية لاستدامة الثروة الحيوانية. كما تيسر مشاركة الرعاة من السكان الأصليين في منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بهدف الدعوة إلى حقوقهم وإعداد توصيفات عن النظم الغذائية للرعاة من السكان الأصليين.
- 26- وتبذل المنظمة جهوداً لمنع حالات الطوارئ المتصلة بالرعي والاستجابة لها من خلال:
- (أ) تزويد الرعاة بالأعلاف وتطوير أدوات الإنذار المبكر والتنبؤ، مثل نظام الإنذار المبكر التنبؤي الخاص بالماشية وأدوات تقييم⁷ الأمن القومي للأعلاف من أجل الاستجابة السريعة للأزمة، فضلاً عن النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر لمراقبة حالة الأمن الغذائي والتأهب لحالات النقص الناشئة في الأغذية.

⁶ <http://www.fao.org/pastoralist-knowledge-hub/ar/>

⁷ <http://www.fao.org/3/ca7178en/ca7178en.pdf>

(ب) تقييم تأثيرات الأزمة في إطار سيناريوهات الأزمات الممتدة، مثل التقييم السريع الحالي لتأثير جائحة كوفيد-19 على المجتمعات الرعوية وقطاع الثروة الحيوانية.

(ج) منع حالات الطوارئ والأمراض الحيوانية العابرة للحدود المتصلة بالثروة الحيوانية، وتشجيع أفضل الممارسات في مجال صحة الحيوان ورفاهه وإنتاج الماشية. فعلى سبيل المثال، في الفترة بين عامي 2016 و2019، أجرت المنظمة ما يقرب من 30 مليون حالة تلقيح للمجترات الصغيرة ضد طاعون المجترات الصغيرة في المناطق الريفية في إثيوبيا.

(د) دعم البلدان المجاورة في استضافة اللاجئين وقطعائهم خلال النزاعات.

27- واستحدثت المنظمة الأنشطة المذكورة أعلاه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية والمراكز الدولية والبحثية مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الرعاة.

قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسياسات ذات الصلة التي تدعم المراعي والرعاة

28- اعترفت جمعية الأمم المتحدة للبيئة بأهمية الرعي المستدام خلال اجتماعها الثاني في مايو/أيار 2016. وتم اعتماد القرار (UNEP/EA.2/Res.24) بشأن "مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي". واعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة خلال اجتماعها الرابع في مارس/آذار 2019 القرار UNEP/EA.4/RES.15 بشأن "الابتكارات في مجالات المراعي والرعي المستدامة"، وتشجيع معلومات علمية جديدة ذات صلة، والاعتراف بالجهود العالمية الجارية لتقديم اقتراح لتخصيص سنة دولية للمراعي والرعي إلى لجنة الزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

29- واعتمدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2019 المقرر 10.b.2 14.COM الذي يقضي بتسجيل الرعي المتنقل أي النزوح الموسمي للماشية على طول طرق الهجرة في البحر الأبيض المتوسط وفي جبال الألب⁸ على القائمة الممثلة للتراث الثقافي غير المادي للبشرية.

30- واعتبرت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، من خلال المقرر 16/COP.14 والمقرر 26/COP.14، حياة الأراضي كجزء لا يتجزأ من تحقيق الحياد في تدهور الأراضي. ويشمل جزء من هذا الهدف مكافحة التصحر. ويوفر هذا النهج فرصاً لتعزيز حياة الأراضي الرعوية والمراعي.

رابعاً- مجالات العمل الفني ومجالات العمل المتعلقة بالسياسات ذات الأولوية

31- نُفذت التدخلات المبينة أعلاه بواسطة مجموعة من الوحدات الفنية والمكاتب اللامركزية من خلال مشاريع، من دون تنسيق مناسب. وإن دمج عمل المنظمة في مجال المراعي والرعي وتنسيق برنامج العمل الفني والمتعلق بالسياسات ذي الصلة التابع للمنظمة سيضمن إدارة مستدامة للمراعي والرعي ودعم طلبات البلدان في ما يتصل بما يلي:

⁸ بالنسبة إلى النمسا وإيطاليا وسويسرا.

- 32- بروتوكولات الرصد: تخضع المراعي لمراقبة أقل مقارنة بالمناطق الأحيائية الأخرى. وهناك حاجة إلى بروتوكولات الرصد اللازمة لتقييم صحة المراعي، والاستناد إلى المعارف المحلية والتقليدية، والتأقلم مع التغيرات في المكان والزمان. ومن شأن هذه البروتوكولات أن توفر مدخلات لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.
- 33- توليد البيانات والمعارف: تتسم المراعي والرعي بالضعف الشديد في البيانات. وهناك حاجة إلى نُهج تشاركية لتحديد متطلبات البيانات بشكل أفضل. وتساعد البيانات والمعارف التي تم توليدها في تصميم برامج الإصلاح وتحسين فهم قضية المراعي والرعي لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين وصانعي السياسات.
- 34- الحركة الرعوية: تحتاج حركة التنقل والنزوح الوطنية إلى دعم. وفي حين توجد سياسات إقليمية لدعم الحركات عبر الحدود، بيد أنها غير منفذة أو متناسقة على الدوام. وينبغي أن تعمل المنظمة والشركاء باستمرار مع الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية لتعزيز تنظيم حركة وتجارة الرعاة ولكي تسترشد بها التدخلات الحساسة للنزاعات في السياقات المتأثرة.
- 35- دعم المؤسسات العرفية والنظم المعرفية: إن نُظم المعرفة العرفية والقواعد التي يقوم عليها الرعي والتي تطورت على مر القرون تساهم في الإدارة المستدامة للمراعي. وإذا لم يتم الاعتراف بها ودعمها بشكل كاف، فقد تختفي. وتتطلب استدامتها الاعتراف بها وإدماجها في التشريعات الحديثة.
- 36- التمثيل الفعال ومشاركة الرعاة في مختلف مندييات الحوار ضرورية للتأثير في عملية صنع القرار. ويجب استشارة الرعاة والمستخدمين الآخرين للمراعي والحصول على التمثيل عند تصميم المشاريع والبرامج التي ستنفذ في المشاهد الطبيعية الخاصة بهم.
- 37- القضايا الجنسانية: تكتسي مسألة تمكين المرأة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب أهمية أساسية. وفي الوقت نفسه، يجب النظر في أدوار الجنسين الخاصة عند تصميم التدخلات لتجنب زيادة العبء على المرأة.
- 38- تحسين القدرات لدى المجتمعات الرعوية: لا تزال المجتمعات الرعوية متخلفة عن الركب في العديد من مؤشرات التنمية بما في ذلك التعليم. وينبغي أن تصمم الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة استراتيجيات تهدف إلى تعزيز قدرات الرعاة في مجالات من قبيل الحوكمة وإدارة الأراضي والتنمية الشاملة ونهج "صحة واحدة" والوصول إلى الخدمات والأسواق والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. وينبغي دعم حصول المجتمعات الرعوية على التعليم الرسمي، بما في ذلك عن طريق نماذج التعليم البديلة التي تتماشى مع سبل عيش المجتمعات الرعوية.
- 39- وتسلسل عناصر البرنامج الضوء على فرص إضفاء الطابع المؤسسي على مجال الرعي في المنظمة، مع الاستفادة من الشركاء الخارجيين. وستوفر السنة الدولية للمراعي والرعاة قوة دافعة لهذه العملية.

خامساً - اقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة

ألف - الأهداف والنتائج الرئيسية المتوقعة

- 40- نظرًا إلى أهمية المراعي والرعي بالنسبة إلى التغذية والنظم الإيكولوجية الصحية وتوليد الدخل وفرص العمل وغيرها من الأبعاد ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تقترح حكومة منغوليا إقامة سنة دولية للمراعي والرعاة في عام 2026 بهدف التوعية بالقيم الطبيعية والثقافية المتصورة بشأن المراعي ونظم كسب العيش المتصلة بالرعي. وستزيد السنة الدولية للمراعي والرعاة من فهم العالم لأهمية المراعي بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي والخدمات البيئية، وستسلسل الضوء على المعارف

التقليدية القيّمة. وسوف يعمل هذا على تعزيز الابتكار نحو تحقيق الاستدامة والتغلب على الفقر لدى الرعاة وتعزيز الجهود الرامية إلى الاستثمار في النظم الرعوية وإصلاح المراعي المتدهورة. وستدفع السنة الدولية للمراعي والرعاة زيادة الاعتراف لدى صانعي السياسات والقرارات وأصحاب المصلحة بكيفية دعم الرعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه الإسهام في تحقيق النتائج المتوقعة لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

باء- الترتيبات والالتزامات المؤسسية

- 41- حظي الاقتراح الداعي إلى إقامة سنة دولية للمراعي والرعاة بمساندة قوية من حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية وبوركينا فاسو وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وجمهورية إيران الإسلامية، وبدعم وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الدولية ومراكز البحوث مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الرعاة. حيث أعربت كلهما عن الالتزام الراسخ بأهداف الاقتراح ونتائجه.
- 42- وستتيح السنة الدولية للمراعي والرعاة فرصة لاستعراض إنجازات برنامج المنظمة الفني والسياساتي في مجال المراعي والرعي.

المرفق ألف

مشروع قرار مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة

إذ يسلم بأن الرعي هو مصدر كسب عيش ديناميكي وتحويلي ويرتبط بتنوع النظم الإيكولوجية والثقافات والهويات والمعارف التقليدية والخبرات التاريخية القائمة على التعايش مع الطبيعة؛

وإذ يؤكد من جديد أن المراعي السليمة تكتسي بأهمية حيوية للمساهمة في النمو الاقتصادي وسبل العيش القادرة على الصمود والتنمية المستدامة للرعي؛

وإذ يدرك أن عددًا كبيرًا من الرعاة في العالم يعيشون في المراعي وأن الرعي يمارس على الصعيد العالمي بأشكال كثيرة مختلفة؛

وإذ يلاحظ أن أكثر من نصف مساحة الأراضي على وجه الأرض يصنف على أنه مراعي وأن هذه المناطق تعاني من التصحر الشديد، بما في ذلك في البلدان ذات مساحة كبيرة من الأراضي الجافة؛

وإذ يذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعلن إقامة عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعلن إقامة عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظام الإيكولوجي والحاجة إلى دعم الرعاة والإدارة المستدامة للمراعي؛

وإذ يعترف بضرورة تكثيف وتيرة الجهود المبذولة بغرض تحقيق استدامة المراعي والرعي بغية إحداث تأثير ملحوظ في أعمال أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ يقرّ بأن المراعي والرعي قد عانت من "إهمال طفيف" في العديد من البلدان وهي تواجه حاليًا تحديات ملحة ومختلفة في مختلف أنحاء العالم؛

وإذ يذكر بضرورة تأمين الحماية القانونية للموارد الطبيعية من أجل إدارة مناطق الرعي والحياة البرية ومصادر المياه وحركة الماشية والمخاطر والقدرة على الصمود، ولتمكين الرعاة والهيات العامة ذات الصلة من التخطيط لاستخدام الأراضي وإدارة النظم الإيكولوجية؛

وإذ يشدد أيضًا على أن سلاسل القيمة الرعوية المطوّرة على نحو جيّد والعادلة يمكن أن توفر فرصًا اقتصادية منصفة وأن تضع حدًا للفقر المدقع لدى مختلف المجموعات؛

وإذ يسلم بأن منظمة الأغذية والزراعة قد سعت منذ وقت طويل إلى دعم استدامة المراعي والرعاة من خلال تهمج ومجالات مواضيعية مختلفة؛

وإذ يعترف بالمساهمات الكبيرة التي تقدمها الأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية واتحادات الرعاة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في المجتمع المدني؛ بما في ذلك التهمج الابتكارية لتحقيق الاستدامة؛

وإذ يعترف كذلك بأهمية استدامة المراعي والرعي بالنسبة إلى عدة برامج فرعية ومجالات مواضيعية للأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويعترف بجهودها التعاونية مع الشركاء الحكوميين الدوليين والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛

وإذ يشدد على أن تكاليف إحياء السنة الدولية للمراعي والرعاة ومشاركة منظمة الأغذية والزراعة ستموّل من موارد من خارج الميزانية سيتم تحديدها لاحقاً؛

وإذ يلاحظ أن الدول الأعضاء قد قامت بعملٍ كبيرٍ في مجال المراعي والرعي؛

وإذ يحثّ الدول الأعضاء على مواصلة بناء قدرات قطاع الثروة الحيوانية الرعوية ومواصلة أو زيادة الاستثمارات المسؤولة في هذا القطاع، بما في ذلك ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، وتحسين و/أو إصلاح النظم الإيكولوجية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وتعزيز سلامة الثروة الحيوانية وتربيتها، وتعزيز خدمات الإرشاد في مجال الثروة الحيوانية، من أجل تحسين الإنتاجية، والإسهام في خفض انبعاثات غازات الدفيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه؛

يطلب إلى المدير العام إحالة هذا القرار إلى أمين عام الأمم المتحدة لكي تنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المقبلة وتعلن سنة 2026 السنة الدولية للمراعي والرعاة.